الفصل الحادى عشر

حقائـق المـــالية المصريـة

لم يعد ديرفيو إلى مصر حتى نهاية العام. وقضى ستة شهور فى باريس لا نعرف عنها الكثير لأنه لم تكن هناك مراسلات بينه وبين أندريه.

ولكننا نعرف أنها كانت شهورًا هادئة؛ فعام ١٨٦٥ كان عامًا غريبًا، بـينَ بـينَ فـى النشـاط المالى. فأزمة ١٨٦٤ قد أدت إلى انكماش حالة الرواج انكماشًا كبيرًا وإن كانت لم تنته إلى إعـادة الحالة إلى وضعها الطبيعى. وإذا كانت الشركة المالية والبنوك قـد عـانت كثيرًا إلا أنـها ظلـت حيـة وباحثة عن عملاء. وأصحاب المشاريع قد خسروا الكثير فى السوق ولكن شـهيتهم فـى طرح قـروض جديدة قد زادت. وفى نفس الوقت انخفضت مصادر الجمهور المستثمر إلى حد كبير وزاد حرصه وشكه تبعًا لذلك. وباختصار كان هنالك توازن دقيق حرج بـين قـوى التضخـم وقـوى الانكمـاش وعكس هذا التوازن التصفية غير الكاملة للماضى وأنذر بالانهيار المتوقع فى المستقبل.

وليس معنى هذا أن المعاصرين كانوا قادرين على أن يروا كما نرى اليوم الكارثة التـى تبـدت فى عام ١٨٦٦. ولكنهم كانوا يشعرون أن أحوال النشاط المالى والتجارى ليسـت علـى مـا يـرام، وأن الشفاء ليس كاملا. وعلى الرغم من انخفاض سعر الفائدة بشكل مغر، رفضـوا أن يؤيـدوا أى تضخـم تجـارى آخـر. كتبـت إحـدى الصحـف الماليـة: «إن ركـود الأعمـال يدعـو إلى القلـق. وليس هنالك فائدة فى القول بأن هذا هو رد الفعل العادى لأزمـة نشـأت مـن خـلال فـوران روح المضاربة والإنتاج. فستظل الحقيقة رغم ذلك أن هذا الركود مازال قائمًا دون مبرر، وأنه أشد من المعتاد».

وفى كل من إنجلترا وفرنسا انخفضـت عـروض الائتمـان مـن مسـتواها العـالى فـى ١٨٦٤ إلى مستويات ١٨٦٣ التى لا تعتبر منخفضة. ولكن كثيرًا من هذه الأرصدة الجديدة كـانت فـى حـد ذاتها علامة الضعف. فلعبة تحويل الشركات الخاصـة المجـهدة إلى اتحـادات عامـة - بـهدف الاستفادة من مزايا النوايا الطيبة، وتجنب أخطار الالتزامات غير المحدودة فى نفس الوقـت - أصبحت شائعة بعد أن فقدت كثير من البيوت الماليـة وعيـها بسـبب المبالغـات القديمـة. وفـى يوليو سنة ١٨٦٥ تحولت واحدة من أكبر الشركات الخاصـة فـى أوربـا وهـى شـركة «الكورنـار هاوس» لأوفرند وجيرنى وشركاهما إلى شركة عامة. وزعمت الصحف المالية أن الجمـهور سـعيد

الحظ سيمنح فرصة المشاركة فى أرباح هذه الشركة العظيمة، تلك الأرباح التى كانت مقتصرة على عدد قليل من الشركاء المتازين. غير أنه خلف هذه الواجهة البراقة كانت شركة الكورنار هاوس متعفنة من أولها إلى آخرها، ولم تكن أية صفقة خاصة قادرة على أن تفضح خُدَع هذه الشركة بادية الازدهار.

ومع ذلك كانت هنالك علامات حقيقية على الصحة. فأسعار السلع التى انخفضت بانتظام خلال خريف ١٨٦٤ وشتاء ١٨٦٥ بدأت ترتفع من جديد بعد أن وصلت إلى الحضيض. ووصلت أسعار القطن - الذى أصيب أكثر من غيره - إلى أدنى نقطه فى أبريل عندما أدت أخبار سقوط (ريتشموند) إلى ازدياد التهافت على البيع. فى هذا الوقت كانت أسعار القطن حوالى نصف ما كانت عليه منذ ثلاثة أشهر. إلا أنه قد أصبح واضحًا بعد ذلك مباشرة أن تدفق القطن الأمريكى ليس كما كان متوقعًا. فالمخزون ليس كثيرًا وكان أمام جنوب أمريكا الكثير من العمل قبل أن يستطيع استعادة مركزه القديم فى السوق العالمى. وبالإضافة إلى ذلك أدى انتهاء الحرب إلى ازدياد ضخم فى الطلب على المنسوجات والسلع الاستهلاكية. وارتفعت الصادرات إلى الولايات المتحدة ارتفاعًا عنيفًا. وبدأ رجال الصناعة - الذين كانوا قد امتنعوا عن شراء القطن الخام بأمل هبوط أكبر فى الأسعار - يشترون مرة أخرى. ففى ليفربول ارتفع سعر القطن غير المصرى بانتظام من ١٣ بنسا فى الرطل إلى ٢٥ فى منتصف أكتوبر. ومرة أخرى بدأ الذهب يتحرك إلى الشرق، وعاشت بومباى والإسكندرية مؤقتًا لحظات تشبه عام ١٨٦٣.

ومن الواضح أن ديرفيو لم يساهم فى كثير من هذا الرخاء. فقد توسع خلال حمى السنوات الناجحة الأولى أكثر ما ينبغى، ودفن كثيرًا من رأسماله فى مشروعات والتزامات لا صلة لها بالتمويل التجارى بمعناه الضيق، وثبت أن محالجه ومصانعه ليست مجزية بالشكل الذى توقعه. واستثمر مبالغ كبيرة فى شركات مساهمة مصرية (كشركة التجارة المصرية) ليست من المرونة بحيث تستطيع أن تناور فى عالم الأعمال بالشرق. وها هى اليوم تزحف رغم أنفها نحو التصفية الحتمية. وشغل ديرفيو نفسه بالمضاربات على الإقطاعيات، تلك المضاربات التى أفشلتها حالة ركود عام ٦٤ - ١٨٦٥. وعجز إسماعيل عن أن ينفذ برنامجه فى التمدن.

وفى نفس الوقت كان ديرفيو مبالغًا فى كرمه عند مساعدة الشركات الأخرى. وعلى عكس بنك ماركوارد لم يكن الائتمان عند ديرفيو عملا مكملا له، بل كان أساس نشاطه. وبينما أمكنه استرداد معظم هذه المبالغ خلال أزمة العام السابق، ظل بعضها دون تثبيت. فقد أخذ بيت شقيق ديرفيو (ديدييه وديرفيو وشركاهما بالإسكندرية وباريس) ائتمانًا كبيرًا لم يكن فى الحقيقة

إلا إضافة لرأس المال. ومنحت ائتمانات أخرى إلى أوديبير وشواباخر وشركاهما، وهو بيت تجارى كان مديره هنرى أوديبير زوج أخت ديرفيو، كما منحت ائتمانات أخرى لشركات مساهمة كان ديرفيو ذا مصلحة فيها كمساهم ومدير. وكل هذه الشركات كانت مرتبطة بالخديوى والحكومة المصرية من خلال حسابات قابلة للدفع. وعلى الرغم من كل الجهود الملحة الطويلة فشلت هذه الشركات فى أن تحافظ على حساباتها فى الحدود المعقولة.

ونتيجة لذلك كانت فترة يوليو - ديسمبر ١٨٦٥ بالنسبة لديرفيو نوعًا من اتساع جهوده لتدعيم وتحصين موقفه، ذلك التدعيم الذى بدأ منذ يوليو ١٨٦٣. ولا توضح المراسلات مع بنك ماركوارد شيئًا غير مدفوعات صغيرة روتينية، ويبدو أن التحسن فى تجارة القطن لم يفد كثيرًا. وفى ديسمبر سنة ١٨٦٥ كان على أندريه أن يذكر الإدارة فى الإسكندرية بأنها تركت فرصًا هامة للربح تفلت من أيديها. كتب أندريه فى ملحق خطاب رسمى يقول: «منذ وقت قريب نقلت شحنات كبيرة من الذهب إلى مصر. وتوقعنا أن نستقبل منكم أمرًا من هذا النوع، ونحن نعتقد أنه بالنظر إلى سعر التبادل سيصلنا منكم خطاب عن هذا فى أى لحظة». وعندما كتب أندريه بعد عودة ديرفيو إلى مصر بوقت قصير يشكره على تحيات العام الجديد، لم ينس أن يضيف كلمة تشجيع: «أتمنى أن يعود حسابك - الذى كان خاملا خلال الشهور الماضية، إلى سابق نشاطه فى وقت قريب».

***

إن ثمانية عشر شهرًا من التحصن والتدعيم تعتبر فترة طويلة إلى حد الخطورة. وقد يكون سيئًا أن يتخلى ديرفيو عن مكانه الأول فى المالية المصرية (ومن المحتمل أن أندريه كان مرتاحًا لهذا التطور) إلا أن الأسوأ أن يغرق فى بحر من الخمول، وأن يجعل من التحصن وقفه فى طريق الهزيمة بدلاً من أن يكون مقدمة تقدم جديد. كان بنك ديرفيو وشركاه فى أشد الحاجة إلى أن يجمع شتات نفسه ويستعيد مبادرته.

وكان ديرفيو يعرف هذا، وعندما عاد إلى مصر كان ممتلئاً بالأفكار والتصميم وفى الجوهر كانت خطته هى نفس الخطة التى فشلت فى عام ١٨٦٤: أن يحول شركته إلى شركة مساهمة كبيرة بحيث تكفى للسيطرة على المالية المصرية. ولكنه هذه المرة كان يفكر فى الاندماج فى الشركة الزراعية والصناعية بمصر التى كانت تتعثر وهى وليد جديد. وبتصفية العمليات الفاشلة فى كل من الشركتين يمكن البدء من جديد بحساب نظيف يمكن الاعتماد عليه. وبالطبع كان ديرفيو مستعدًا أن يتنازل عن منحة خمسة الملايين فرنك التى طلبها فى المشروع القديم، وأن يقنع بما هو أقل من ذلك.

وكان ديرفيو قد اتخذ الإجراءات الأولية مع أندريه والمساهمين الآخرين فى بنكه بهدف تصفية أعماله فى الإسكندرية، عندما تحول بصره فجأة! إنها نفس القصة، فعلى الرغم من كل خبرة ديرفيو لم يستطع أن يقاوم إغراء المكاسب الكبيرة الخادعة من أعمال الخديوى المالية.

فعلى الرغم من هبوط النشاط التجارى وانتشار الكوليرا استمرت الحكومة تنفق خلال عام ١٨٦٥ بسفهها المعتاد. واستمر النشاط فى الأشغال العامة دون عائق فحفرت قنوات جديدة، ووضعت خطوطًا حديدية جديدة، ولم تهمل ممتلكات الخديوى الخاصة. فبصرف النظر عن قصوره فى البوسفور والنيل، بنى إسماعيل يختاً جديدًا أضيف إلى أسطوله المرموق الذى تكون منذ عهد عباس. واستمر إسماعيل يشترى الأرض من جميع الجهات مضاعفًا الإقطاعيات الضخمة التى كان يمتلكها عند توليه العرش. ولم يكن من المتوقع أن تنخفض مصروفات الحكومة، فمشروع سكة حديد السودان كان فى جدول الأعمال وتجميل القاهرة والإسكندرية ليس محل نسيان، وشركة قناة السويس كانت ما تزال تلح فى تنفيذ قرار تحكيم الإمبراطور، وإسماعيل كان ما يزال يحلم بإمبراطورية أفريقية.

وبدا أن الموقف مناسب تمامًا.

وأمكن الوفاء بجزء كبير من هذه المطالب عن طريق اقتراض جديد. وعلى الرغم من أن قرض ١٨٦٤ استهلك بسرعة فى دفع الديون التى سبقته إلا أن سمعة إسماعيل فى مصر توطدت مؤقتاً. فبتخفيض مسحوباته على الحساب الجارى، وبتسهيل عمليات أذونات الخزانة قصيرة المدى فى السوق، أثبت إسماعيل أنه مدين ممتاز. وهو يستطيع أن يطلب نقودًا جديدة، وفعل ذلك فعلا.

ولكن الصعوبة كانت كما يلى: فعلى الرغم من تزايد عدد المقرضين المحتملين (ولا شك أن ميدان الأعمال المصرفية فى مصر ازداد ازدحامًا) إلا أن رسائلهم ضعفت عن ذى قبل. فإذا استبعدنا الخسارات التى حدثت لهم بسبب تدهور أسعار القطن نجد أن سياسة الائتمان الضيقة التى يتبعها مراسلوهم فى لندن وباريس هى أشد ما يؤذى. فبعد هرب مارس وأبريل ١٨٦٥ لم تكن البيوت المالية الأوربية مثل فروهلنج وجوشن ومثل ماركوارد أندريه تود أن يفلت الموقف من يدها مرة أخرى. وما دامت أوربا غير مستعدة لأن تحمل الإسكندرية على كتفيها، كانت الإسكندرية بكل نواياها الطيبة عاجزة عن أن تحمل إسماعيل بعيدًا.

ولم يكد يحل صيف ١٨٦٥ حتى كان إسماعيل يبحث عن قرض جديد أو عن قرضين فى حقيقة الأمر. فقد أراد أن يقترض أكثر من ٢ مليون جنيه. بضمان السكك الحديدية، وحوالى ثلاثة ملايين أخرى بضمان الدائرة السنية. ولم يكن ديرفيو فى هذه المرة ضمن قائمة الأسماء

المقترحة. ولكن كان هناك أو بنهايم وبنك كريدى - أنستالت النمسوى، وبنك كونتواردى كومت، واتحاد لندن المالى، وبنوك خاصة مثل بيشوفشاين وفولد.

والحق أن سفه المقترض وحصافة المقرض لم تفد إسماعيل كثيرًا، ولكن الخديوى كان آخر شخص يدرك هذه الحقيقة. فعندما عرض أوبنهايم أن يأخذ سندات السكة الحديدية المصرية بسعر ٧٥ مقابل ٨٥ فى قرض ١٨٦٤ رفض إسماعيل بشدة هذا العرض وأمر نوبار باشا أن يبحث عن متعاقدين آخرين. وعبثاً حاول نوبار أن يفعل ذلك. فبعد أن دق أبوابًا عديدة من البنوك فى باريس، اضطر نوبار أن يعود إلى أوبنهايم وأن يقبل شروطه الأصلية. والأسوأ من ذلك أنه سأل أوبنهايم التفضل بأن يمنحه مقدمًا ضعف ما طلبه فى أول الأمر بنفس الشروط الكريهة.

وتم توقيع الاتفاق فى ١٧ أكتوبر ١٨٦٥. وفى مقابل ٣ ملايين جنيه من السندات بفائدة ٧٪ لمدة ثمانى سنوات (المبلغ الحقيقى الذى ستدفعه الحكومة المصرية هو ٤،١٥٥ ملايين) حصل إسماعيل على ٢،٢٣٧ مليون جنيه أى ٧٥٪ وبالإضافة إلى ذلك كان عليه أن يدفع ١٪ عن كل المبالغ المدفوعة بالإسكندرية، ١٪ أخرى عن كل الأرصدة المدفوعة فى الإسكندرية لدفع الكوبونات.

تلك كانت شروط قاسية مهدت لتدهور الأرصدة المصرية فى نهاية الأمر. إن القروض السابقة قامت على أساس سعر يزيد عن التسعين، واستطاع بنك أوبنهايم أن يقدم معظم سندات السكة الحديدية إلى متعاقدين من الباطن فى باريس ولندن وفرانفكورت والقسطنطينية بسعر ٨٥. ولم يكن هذا الهامش كبيرًا جدًا كما قد يبدو، فالموقف يحتاج إلى بعض تضحيات وقد تفاوض بنك أوبنهايم مع كل شركة على حدة، مقدمًا التنازلات عندما يدعو الموقف إلى ذلك، ضامناً فى بعض الأحيان بيع السندات فى نهاية الأمر حتى يكسب مساعدة زملائه المتشككين.

وكانت هناك التزامات إضافية صغيرة، فمثلا كان على المتعاقدين أن يعتمدوا الأوراق الصادرة من الخزانة المصرية مقابل الكوبونات. ومع ذلك كانت الأرباح عظيمة حتى وفق المقاييس المرتفعة للرأسمالية الكبيرة.

وفى نفس الوقت مضى قرض دائرة السنية فى طريق ملتو، إذ لم يكن من السهل تبرير مثل هذه العملية، كما يسهل تبرير قرض إنشاء السكة الحديدية الذى يتوقع أن يسدد ديونه من إيراداته المتزايدة. ولجأت الحكومة المصرية بلا خجل إلى حجج ماتت منذ أكثر من عام، مثل خسارات طاعون المواشى وتكاليف المحاريث البخارية والآلات المستخدمة للزراعة والحلج والرى ورغبة إسماعيل فى تطوير البلاد. وكان القرض صورة تكاد تكون طبق الأصل من ظروف

قرض ١٨٦٤. بما فى ذلك تردد إسماعيل وتدلله. فيومًا يريد قرضًا. ويومًا يقول إن لديه مالاً كافيًا، ثم يقول إنه يريد أن يقترض، وفى يوم آخر ليس واثقاً من حاجته إلى القرض. وهكذا.

وفى النهاية بالطبع اقترض إسماعيل، فلم يكن هناك حل آخر. وكما كتب أحد مساعديه إلى نوبار خلال المفاوضات يقول: «إن مسألة القرض **ملحة جدًّا**.. وبينما يوصى فخامته بالإسراع فى إصداره وإفادته تلغرافيًا بالجملة الآتية: «انتهت المسألة المعنية»، فإنه ينتظر بفارغ الصبر حل هذه المشكلة ويسألنى باستمرار عن أخبار منك بخصوص هذا الموضوع».

وفى الأصل تكون المتعاقدون على القرض من بنك كونتوار دى كومت، ومن باستريه والبنك الإنجليزى المصرى ومن بنك أوبنهايم. ولكن البنك الأول انسحب فى أكتوبر، وترك القرض للبنكين الآخرين مناصفة. وفى النهاية اتفق فى ديسمبر ١٨٦٥ على إصدار ما قيمته ٣,٣٨٧,٣٠٠ من الأسهم بفائدة ٧٪ على ١٥ سنة. وفى مقابل ذلك يأخذ إسماعيل ٣ ملايين جنيه أى ٨٨٪. وكانت الشروط عظيمة فالخديوى على استعداد للقبول، وباستريه على استعداد للقبول وكذلك شواباخر. واجتمعت الأطراف المعنية فى القصر لتوقيع العقد ثم حدث شىء يصعب تصديقه خارج نطاق الأفلام السينمائية. ففى اللحظة التى دخل فيها المتعاقدون القصر للتوقيع، دخل رسول يحمل برقية من أوبنهايم فى لندن تأمر شواباخر ألا يوقع. وسادت البلبلة والدهشة ولم ينقذ الموقف غير باستريه الذى وافق فى شجاعة على أن يكون كل القرض من نصيب البنك الإنجليزى المصرى. ومن الصعب تحديد أسباب تراجع أوبنهيم، ولاسيما فى ظروف تضايق وتعادى كل الأطراف المعنية. فوفق مذكرات أوبنهايم عن قرض السكك الحديدية، لم يوافق البنك أبدًا على أن يأخذ نصف قرض الدائرة السنية، وإنما حاول أن يأخذ القرض كله كمحاولة «يائسة» للسيطرة على عملية طرحه ومنع المنافسة المدمرة بين هذا القرض وقرض السكة الحديد. ووفق هذه الرواية فشلت المحاولة بسبب عرض «مستحيل» من جانب باستريه.

وإذا قارنا هذه الرواية بمعلومات المصادر الأخرى نجد أن هذه المحاولة من جانب أوبنهايم لتصوير قرض الدائرة السنية كشىء مفاجئ جاء فى آخر لحظة ليفسد كل حسابات قرض السكك الحديدية، ليست إلا سخفًا. فقد بدأت المفاوضات باسم الدائرة السنية منذ يوليو، وأوبنهايم كان طرفًا فى هذه المفاوضات منذ البداية. وليس هنالك شك أيضًا فى أن أوبنهايم عرض أخذ نصف القرض بنفس الأسعار «المستحيلة» التى عرضها باستريه، تمامًا كما لا نشك فى أن أوبنهايم انسحب من القرض. أما الإصرار من جانب أوبنهايم على أخذ كل شىء أو

لا شيء على الإطلاق فليس إلا حجة وتبريرًا، فالمسألة الهامة كانت عند أوبنهايم – هي أن يهرب من هذه العملية.

وبخلاف باستريه، كان أوبنهايم ذا خبرة قديمة في المالية الدولية. ولم تكن لديه أي رغبة في أن يدق عنقه لإنقاذ إسماعيل. وبجانب ظروف السوق العالمية غير المواتية، لم يجد قرض الدائرة السنية حماسا كبيرًا في الأوساط المالية، ولابد أنه بدا أكثر سوءًا كلما مضى الوقت.

وبالإضافة إلى ذلك فإسماعيل الذي عرف في الماضي في أوروبا بثروته الضخمة وآماله المتنورة أصبح معروفًا الآن بديونه الضخمة وآماله المتهورة. وظهرت بعض الكتب والكتيبات عنه الأمر الذي أثار الجو ضده في أوروبا، وبعض هذه الكتب والكتيبات مدفوعة من جانب أفراد في المستعمرة الأجنبية بالإسكندرية من بين الذين يضيقون شخصيًا بإسماعيل. ولأول مرة قيل للعالم الغربي: إنه إذا كان سعيد سيئاً فإسماعيل ليس أفضل منه، وإن سمعة الخديوي الطيبة عند توليه الحكم ضاعت خلال حكمه.

وباختصار فإن قرضًا يمنح لإسماعيل هو استثمار عديم القيمة. ولم يكد يحل منتصف ديسمبر (وهنا لا نملك إلا أن نتصور ما حدث) حتى بدا قرض الدائرة السنية على الحالة التي انتهت به إلى الفشل الكامل. غير أننا واثقون من شيء واحد: وهو أن اعتبارات ضرورية جدًّا هي التي دفعت أوبنهايم للتخلي عن إسماعيل في لحظة غضبه.

وكان رد الفعل سريعًا. فبعد أيام قليلة أبرق نوبار باشا إلى أوبنهايم بأن قرض السكة الحديدية قد ألغي وأن وزير المالية لن يشترك في التوقيع على السندات. وارتفع صوت أوبنهايم بالاحتجاج، فمنذ أول أكتوبر وإسماعيل يسحب المال من المتعاقدين وفق الاتفاقية، بل إنه تجاوز الأقساط المحددة في العقد. وبالإضافة إلى ذلك طبعت السندات وأعدت عملية الطرح، وأي تأخير لابد أن يصيب سمعة الحكومة المصرية وسمعة أوبنهايم كذلك. ورد إسماعيل على هذا الاحتجاج قائلا: إن أوبنهايم يحقق من العملية أرباحًا أكثر مما ينبغي، وأنه ضحك على نوبار وجعله يقبل شروطًا هي أسوأ مما تبدو للوهلة الأولى. ورد أوبنهايم على هذا الهجوم قائلا: إنه لا يحقق أرباحًا أكثر مما ينبغي، وإن الحكومة المصرية كانت تعرف ما تدفع عندما وقعت العقد. وإنه على أية حال «عندما أصبحت تصدر كل يوم سندات جديدة عن الدائرة السنية والخزانة والأشغال العامة بكافة الأشكال والصور، وعندما أصبح تجار المجوهرات يقترحون القروض، وعندما أصبح كل شخص يبحث عن مكان رطب له في أوربا في الصيف يذهب وفي جيبه قرض ويدعي أنه مرخص له بذلك، وأخيرًا عندما يستنزف البئر فلا حل إلا بإغراء

المشترين عن طريق تخفيض الأسعار». ومن الواضح أن أوبنهايم نسى أنه فى أيامه الأولى كان يستورد المجوهرات إلى مصر!

وسمع ديرفيو عن هذا الخلاف من نوبار الذى اشتكى فى مرارة من خيانة أوبنهايم له، واتهم أوبنهايم أنه استغل ثقته غير المحدودة فيه بحيث أصبحت التكاليف الحقيقية للقرض ١٥٪ بدلا من ٩٪ التى كان متفقًا عليها. وقال نوبار: إن إسماعيل كان مستاء من خيانة أوبنهايم للرجل الذى صنعه وقدم له أول قرض ورفعه إلى مركز المصرفى الأول فى مصر. وأوضح إسماعيل أن الصعوبة هى أن «الآخرين» لا يفهمون. فلنوبار أعداء كثيرون، وسيسعد الكثيرون حينما يعتقدون أنه إما أن يكون نوبار عقد صفقة مع أوبنهايم أو أنه غير كفء، وأنه ليس أفضل من «الأتراك»، إذ كان نوبار يعتبر نموذجًا مخالفًا لهم.

وفى هذا الموقف كان إسماعيل خجلا أو مناورًا. ففى الواقع كان يقول: إنه بينما لا يستطيع أن يلوم نوبار شخصيًا إلا أنه قد يضطر إلى أن يضحى بصديقه المخلص أمام الرأى العام إذا لم يحدث شىء لتصحيح الموقف.

عند هذا ظهر ديرفيو مرة أخرى. ولم يقترح نوبار صراحة أن يتقدم ديرفيو بعرض مضاد فى حالة إصرار أوبنهايم على موقفه، ولكن هذا المعنى كان متضمناً وواضحًا. والحق أنه من المعقول أن يفترض المرء أن هذا هو الهدف الحقيقى من شكوى نوبار لديرفيو: أى أن ينقل إلى ديرفيو الشعور بأن ثمة فرصة وأن يغريه بدخول مجال المنافسة وأن يزود إسماعيل بسلاح إضافى ضد أوبنهايم. ولا شك أن ما قاله نوبار عن اكتشاف الثمن الحقيقى للعقد كان موقوتاً تماماً لأحداث الأثر المطلوب عند ديرفيو.

وجازت الحيلة على ديرفيو، فليس أسعد عنده من هذا الانشقاق بين أوبنهايم والخديوى. لقد تغيرت الظروف تغيرًا كبيرًا منذ كتب ديرفيو إلى أندريه عن استعداده للمشاركة فى كل أعمال الحكومة المصرية بينه وبين أوبنهايم. وبعد استبعاد ديرفيو من قرض ١٨٦٤ كان جو الود مع أوبنهايم يخفى وراءه عداء واستياء متزايدًا. وامتلأت خطابات ديرفيو إلى باريس بتأكيدات لأندريه ألا يذيع الأسرار لأحد، وألا يقول شيئاً لأوبنهايم عن هذا المشروع أو ذاك حتى لا تذهب الأرباح إلى جيوب أخرى. وفى أحد الخطابات كان هناك تحذير محدد: «لا تقل شيئاً لأوبنهايم عن مسألة السودان». ومن جانب أوبنهايم حاول المثل. فبموافقة نوبار حرص على ألا يعرف ديرفيو شيئاً عن قرض السكة الحديدية حتى وقع القرض.

وناشد ديرفيو أندريه أن يحاول تنظيم اتحاد لطرح قرض بدلا من مجموعة أوبنهايم. وقال له إن صافى الربح سيكون ٦٪ بالإضافة إلى ١٪ عمولة - أى ٤٢٠ ألف جنيه على قرض قيمته

الاسمية ستة ملايين. وحتى إذا حصل أوبنهايم على تعويض قدره ٢٠٠ ألف (وهو أمر غير محتمل) فإن هذا سيترك ٢٢٠ ألفًا بالإضافة إلى حد أدنى من الربح قدره ١٠٪ عن طلبات لأدوات سكك حديدية قيمتها ٢٠٠ ألف جنيه، ويعتقد ديرفيو أن هناك عددًا كبيرًا من الناس يودون أن يكسبوا مثل هذه المبالغ: مثلا ألفونس بينار من بنك كونتوار دى كومت الذى يقال إنه غير مرتاح لعلاقاته بأوبنهايم، أو بنك الائتمان الصناعى والتجارى حيث أصبح البير روستان صديق ديرفيو القديم أحد المديرين. بل إن ديرفيو لم يمانع فى اشتراك بنك الكريدى موبيلييه، عدو ديرفيو القديم المعروف بعدوانيته واتساع نشاطه.

وقبل أن يكون لدى أندريه الفرصة فى الرد على مقترحات ديرفيو وصلت الحكومة المصرية وأوبنهايم إلى اتفاق. وأصيب ديرفيو بالدهشة واضطر أن يخبر أندريه أن ينسى الموضوع. ولكنه ترك شعاعًا من الأمل فى ظهور فرصة جديدة فى المستقبل. فإسماعيل لن تكفيه ثلاثة ملايين جنيه مدة طويلة حتى ولو كانت إيرادات الحكومة تزداد بفضل زيادة الضرائب وتحسن طرق جمعها.

كان من المستحسن أن يحفظ ديرفيو هذا الشعاع من الأمل لنفسه. فالمسألة كلها من وجهة نظر أندريه مجرد حكايات تثبت أنه لا ينبغى أن يتدخل الإنسان بين «البصلة وقشرتها». وفى ١٨ يناير كتب إلى الإسكندرية يقول: إنه يعتقد أن اقتراح ديرفيو لم تكن أمامه أية فرصة للنجاح «فالطرفان المختلفان لهما مصلحة أساسية فى الوصول إلى اتفاق. وبعد مشاكسات قليلة يتحقق السلم بينهما من وراء ظهرك».

***

غير أن خطاب أندريه لم يكن كافيًا لإخماد حماس ديرفيو فلم يكد خطاب ١٨ يناير يصل إلى الإسكندرية حتى ظهرت فرصة جديدة. وفى ٣٠ يناير وقع الخديوى وشركة قناة السويس اتفاقية وضعت حدًّا نهائيًا لخلافات دامت ٢٠ شهرًا منذ صدور التحكيم الإمبراطورى عام ١٨٦٤.

وبمقتضى هذا الاتفاق وافقت الشركة على أن تتخلى فورًا عن قناة المياه العذبة الممتدة من الوادى إلى القنال والتى بناها ديليسبس وأعاد الإمبراطور ملكيتها إلى مصر. وفى مقابل ذلك يدفع إسماعيل فورًا ١٠ ملايين فرنك كان قرار التحكيم قد حددها وفى نفس الوقت تعيد الحكومة شراء إقطاعية الوادى مقابل ١٠ ملايين فرنك. وهى قطعة كبيرة من الأرض اشتراها ديليسبس من سعيد فى سنة ١٨٦١ مقابل ٢ مليون فرنك وأصلحها منذ ذلك الوقت. وإن كان هذا الإصلاح لا يساوى ٨ ملايين فرنك أبدًا. وأهم من كل ذلك أن إسماعيل وافق على أن يسرع

بدفع ٥٧ مليون فرنك مدين بها للشركة نتيجة التحكيم، فيدفعها على ثلاث سنوات بدلا من أربعة عشر عامًا. وإذا اضطرت الشركة فى عام ١٨٦٦ – وكان هذا شبه مؤكد – أن تسترد مائة الفرنك الباقية عن السهم، فإن الخديوى يوافق على أن يدفع الـ ١٨ مليونًا التى تصبح مستحقة عن نصيبه فى نهاية ١٨٦٧. وفى مقابل كل ذلك أصبح للحكومة المصرية الحق فى شغل أى مراكز برية على طول القناة تحتاج إليها الأغراض الاستراتيجية والإدارية.

ومن السهل أن يفهم المرء لماذا رحب ديلسبس بهذا الاتفاق، إذ كانت الشركة فى ضائقة مالية. والمبالغ المنتظر وصولها خلال السنوات المقبلة ليست كافية لدفع مستحقات المقاولين وأجور العمال فى سنة ١٨٦٦. وأصبح ديلسبس مواجهًا إما بالبحث عن قرض أو التوقف. لذلك فإن هذه الاتفاقية بما تقدمه من عشرين مليون فرنك فورًا، ٧٥ مليون فرنك خلال السنوات الثلاث التالية، تمنح الشركة دفعة جديدة من الحياة تكفيها حتى الانتهاء من شق القناة ذاتها، أما لماذا وقع إسماعيل هذا الاتفاق فأمر آخر، فربما كان تنازل الشركة للحكومة المصرية عن الامتيازات الإدارية والعسكرية تبريرًا مواتيًا أمام ضميره، إذ يتضمن الاعتراف بسيادته. وهو اعتراف يرحب به إسماعيل على ضوء أطماع تركيا فى برزخ السويس. ولا شك أن شراء أرض الوادى كان له هذا المعنى أيضًا. ومن المحتمل كذلك أن الخديوى ببساطة كان قد ضاق بالمناقشات. يقول دوان: «أزالت المناقشة حدة الموقف وأدى استمرارها زمناً طويلا إلى رغبة الطرفين فى الوصول إلى اتفاق. تلك كانت اللحظة التى انتهزها الخديوى بمهارة كبيرة للوصول إلى اتفاق نهائى مباشرة مع ديلسبس. وهكذا استأنف المبادرة التى لم تكن تفوته أبدًا وتصرف مرة أخرى كملك». وربما جاز للمؤرخ بعد ذلك أن يضيف إلى اعتبارات السمعة والتعب من المناقشات تفسيرًا ماديًا آخر بدونه يظل موقف إسماعيل عملا من أعمال السخاء والكرم. فالحقيقة أن إسماعيل كان فى حاجة ماسة إلى مساعدة فرنسية لكى ينجح قرض الدائرة السنية. وربما كان الاتفاق مع ديلسبس هو شرط فرنسا لطرح الأسهم فى بورصة باريس. وصحيح أن إسماعيل يحرص على سمعته ولكنه لا يتعب من المناقشات بهذه السهولة، وإسماعيل على أية حال لم يكن غيورًا على مصالح الآخرين.

وسر ديرفيو من هذه الآفاق الجديدة فى نشاط الحكومة المصرية. وفى خطاب بتاريخ ٣ فبراير ١٨٦٦ يصف فى ارتياح واضح «معاهدة السلام» الجديدة قائلا: «تبينت شركة قناة السويس فى ضائقتها المالية أن الخديوى وحده هو الذى يستطيع إنقاذها». ولما كان الخديوى مضطرًا أن يبحث عن الأسلوب الذى «ينقذ» به الشركة، شعر ديرفيو أن هناك إمكانية حقيقية لقرض جديد – حتى ولو كان إسماعيل واثقًا من قدرته على الدفع بدون هذا القرض عن طريق إعادة

بيع الأرض التى أخذها من الشركة وبإصدار سندات خزانة جديدة. وقال ديرفيو إنه سيكون سعيدًا إذا ساعده أندريه «أرجوك أن تمكننى هذه المرة أن أبرهن للخديوى أنه من الممكن أن نمضى سويًا بدون أوبنهايم».

وإذا كان ديرفيو يظن أن هذه الاتفاقية هى نوع من الاستسلام من جانب شركة القناة «وهى فى ضائقة مالية»، إلا أن أندريه لم يكن بهذه السذاجة. فأندريه مازال قادرًا على أن يحسب، ورده فى ١٧ فبراير هو تعبير دقيق عن سخريته من ديرفيو. وهو أيضًا تحليل صحيح لنشاط وتدبيرات ديلسبس والشركة على حقيقتها.

باريس ١٧ فبراير ١٨٦٦

صديقى العزيز:

على الرغم من ضيق الوقت لم أود أن أضيع هذه الفرصة دون شكرك على خطابك الهام فى الثالث من هذا الشهر.

فلو لم تكن مصر محكومة من جانب أمهر الحكام لظن الإنسان أنها فى يد أشد الناس سذاجة. فعندما يتضح فى القرون المقبلة ما استطاعت القناة ومنشئوها أن يعتصروه من مركزهم فى أرض الفراعنة، وعندما يتضح فى نهاية الأمر سجل المضايقات والسباب والنزاع القانونى والصراع من أجل النفوذ التى كانت بمثابة التوابل فى الوجبة الشهية، عندما يحدث كل هذا سيعترف هؤلاء المنشئون أنه لم يحدث شىء من هذا النوع من قبل ولا يمكن أن يحدث فى المستقبل.

والآن لقد انتهت التمثيلية الهزلية. وإذا كان هناك دروس يمكن أن تستخلص فإننى أود على الأقل أن يساعد هؤلاء الذين يستفيدون من الوجبة، الطهاة على الحصول على التوابل الضرورية. إن مديرى الشركة وحملة أسهمها هم الذين ينبغى أن يأخذوا على عاتقهم القرض الجديد الذى أدت إليه مطالبهم غير المعقولة. وخارج حدود هؤلاء يصعب أن نرى إنسانًا يهمه هذا الموضوع. فحاليًا توزع المدخرات الماضية والمقبلة بين إيطاليا والنمسا والمكسيك. وتقف إسبانيا على الباب تنتظر دورها وتستنزف ضمناً جيوبنا فى صورة قروض صغيرة مستترة.

أما عن الشرق فإن الجمهور يجد أن العودة إلى الاستثمار فيه هو من قبيل التعجل. ومن المرغوب فيه تمامًا، أن يجد الجمهور -- الذى يتطلع إلى فرص أكبر مما يستطيع أن يهضم --

الوقت الكافى لهضم كل الأطباق عسرة الهضم التى قدمت له والتى اندفع إليها بعجلة شديدة دون حساب لقدراته على الامتصاص».

ومعنى هذا باختصار أن أندريه لم يكن يعتقد أن هناك مجالا لقرض مصرى جديد. وشاركه فى هذا الرأى إسماعيل الذى كان فى إحدى حالات قناعته. ففى هذا الوقت شعر الخديوى أنه يستطيع تدبر أموره بدون اقتراض، ثم غير رأيه بعد ذلك بشهر. ومع ذلك كتب ديرفيو فى ١٨ فبراير إلى باريس نسيان الموضوع كله، ولكنه مرة أخرى حاول أن يختم خطابه بكلمة مبشرة إذ قال إن إسماعيل وعده بأن يوكل أول قرض جديد إلى شركته الجديدة.

غير أن قرضًا ثالثًا كان أمرًا مستبعدًا، فقرض السكك الحديدية يترنح، وقرض الدائرة السنية ثبت فشله. وبازدياد النفقات أكثر من ذى قبل صمم إسماعيل على اتخاذ إجراءات قوية أساسها أن على الشعب المصرى أن يساهم بدفع ضرائب أكبر. ولم يكن يهم إسماعيل أن ذوى الدخول الضعيفة من الفلاحين عاجزون عن تحمل أعباء جديدة. فقد أكد الخبراء للخديوى أن الزيادة المقترحة فى الضرائب «ليست من قبيل المبالغة، وأن ثمن القطن مرتفع يسمح له أن يفرض هذه الزيادة على البلاد».

ومن الإنصاف أن نقول: إن هؤلاء الناصحين المخطئين لم يكونوا يعرفون حدود الزيادة التى أراد إسماعيل فرضها فى الضرائب. فكلما زاد حرج الحاكم والخزانة، زادت الضرائب المقترحة تبعًا لذلك. وفى فبراير اقترح الخديوى زيادة ضريبة الأرض بمقدار ستة قروش على الفدان. وفى أبريل عندما اتضح فشل قرض الدائرة السنية كانت الزيادة المقترحة ١٠ قروش للفدان. وفى يوليو عندما منح البنك الإنجليزى تعويضًا وسدت أزمة أوفيراند جيرنى كل سبل الائتمان، عندما كان التجار والممولون فى الإسكندرية يدقون أبواب الخزانة المصرية بعنف وكان محصول سنة ١٨٦٥ قد بيع وأنفق إيراده.. فى هذه الظروف كلها أصبحت الزيادة المقترحة فى ضريبة الأرض ٢٠ قرشًا عن الفدان. أضيف إليها قرض بالإكراه قدره مليون جنيه.

لقد كان هذا الإجراء الأخير إجراءً مبالغًا فيه حتى من وجهة نظر إسماعيل. وإذ خاف إسماعيل أن يفرض إرادته بالقوة قرر أن يهب مصر هيئة نيابية تصوت باسم الشعب على الإجراءات التى تقترحها الحكومة (وكما حدث فى الغرب فإن أول تنازل ديموقراطى فى مصر كان تنازلا لدافع الضريبة) وتجمع أعضاء الهيئة فى القاهرة يزهون فى أفخم ملابسهم، حائرين وإن كانوا فخورين وممتلئين بالنوايا الطيبة. وفى أول اجتماع لمجلسهم احتلوا الصفوف فى زهو وأخذوا مقاعدهم إلى اليسار واليمين وما بين ذلك وفق صداقاتهم وارتباطاتهم. وأبدى أحد الرسميين ذوى الخبرة فى الشئون البرلمانية دهشته من هذا الوضع قائلا:

«أوه.. لا.. لا.. إن اليسار دائمًا للمتمردين والساخطين أعداء الخديوى والبلاد. أما الوسط فهو مكان المحترمين والمواطنين ذوى التفكير السليم». وعندئذ حدث اندفاع عنيف إلى مقاعد الوسط وتضارب النواب فى محاولاتهم النشطة للتعبير عن ولائهم وإخلاصهم. وتمسك شخص واحد سيىء الحظ بمقعده فى اليسار، وغنى عن البيان أنه هزم هزيمة ساحقة فى التصويت، ومرت الضريبة الجديدة.